النشرة الإخبارية
منظمة العفو الدولية
تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩١
NOVEMBER 1991

مصر

عشرة أعوام من التعذيب

قالت منظمة العفو الدولية في تقرير لها صدر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي *، إن المعتقلين السياسيين في مصر يتعرضون للضرب، والتعليق في أوضاع ملتوية، والحرق بلفائف التبغ والتعذيب بالصدمات الكهربائية.

لقد شاع تعذيب المعتقلين السياسيين وأصبح منهجياً بعد اغتيال الرئيس أنور السادات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، عندما فرضت حالة طوارئ بشكل سريع. وبعد مضي عشرة أعوام على ذلك، لا تزال حالة الطوارئ سارية المفعول وقد جددت في أيار/مايو ١٩٩١ لمدة ثلاثة أعوام أخرى، ولا يزال المعتقلون السياسيون المحتجزون انعزالياً بموجب أحكام الطوارئ، محرومين من الحماية الأساسية ضد التعذيب.

ويتضمن التقرير رد الحكومة المصرية على تقرير المنظمة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ عن التعذيب، وتعليقاتها على حالات معينة من التعذيب ذكرتها المنظمة.

ومنذ عام ١٩٨١ أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع معتقلين سابقين ذوي خلفيات سياسية واجتماعية متنوعة وصفوا تعرضهم للتعذيب. ومن بين هؤلاء محمود محمد حسن، وهو موظف كتابي أصم وأبكم في الثامنة والثلاثين من العمر، وورد أنه تعرض للتعذيب خلال فترة ثلاثة أشهر في عام ١٩٨١. واعتُقل طبيب يدعى أحمد إسماعيل محمود، وهو متزوج وله أربعة أطفال، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وزعم أنهم عصبوا عينيه وجردوه من ثيابه وأوثقوا يديه خلف ظهره. «لقد وضعوا آلة حديدية بين رجلي كي تظلا منفرجتين، مما أحدث آلاماً حادة بعضلات أعلى الفخذ؛ ثم وجهوا الصدمات الكهربائية إلى جميع أجزاء جسدي، وخصوصاً أعضائي التناسلية». ومن بين آخر الضحايا طالبة في السابعة عشرة وصبي في الخامسة عشرة، زعم كلاهما أنهما تعرضا للتعذيب عام ١٩٩٠ لانتزاع معلومات عن أماكن وجود أشخاص يشتبه في قيامهم بنشاط سياسي معارض، ومعظمهم من الأعضاء المزعومين في مجموعات إسلامية.

إن النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية مدعومة بتقارير طبية عن فحوص أجريت لضحايا التعذيب على أيدي أطباء شرعيين يعملون بوزارة العدل، وبعدد من أحكام أصدرتها محاكم أمن الدولة (طوارئ) تقضي بأن تلك الاعترافات لا يمكن قبولها كأدلة لأنها انتزعت بالإكراه. وقد طالب كثير من الضحايا بتعويضات وقضت لهم المحاكم بها.

لقد لفتت منظمة العفو الدولية بشكل متكرر انتباه الحكومة المصرية إلى أدلتها التي تشير إلى نمط متناسق للتعذيب يتعرض له المعتقلون السياسيون خلال عشر سنوات، إلى جانب توصيات المنظمة بأساليب منعه. ورغم أن مصر طرف في معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي تحرم التعذيب، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، فإن الحكومة لم تتخذ إجراءات فعالة لمنع التعذيب.

* مصر: عشرة أعوام من التعذيب (فهرس المنظمة MDE 12/18/91). □

محمود محمد حسن

دكتور أحمد إسماعيل محمود

يوغوسلافيا

وقوع أحداث عنف في أعقاب استقلال الجمهورية

قتل مئات من الأشخاص في أحداث العنف التي أعقبت إعلان جمهورية كرواتيا استقلالها في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩١. فقد وردت تقارير عن عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وقتل وتشويه لمدنيين أو أسرى من القوات المسلحة، وعن تعذيب أو إساءة معاملة أشخاص اعتقلوا من قبل مختلف الأطراف المتنازعة.

ففي سيتيكوفاك بشرق كرواتيا، قيل إن أكثر من ٢٠ شخصاً قتلوا، بما في ذلك مدنيون عزل، على يد المتمردين الصرب الذين هاجموا القرية في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ووصف شيخ لصحافي زائر كيف أن المتمردين أرغموه هو وآخرين على الوقوف في صف واحد، وأطلقوا النار على قروي حاول الفرار فأردوه قتيلاً.

وورد أن ٢١ قروياً صربياً قتلوا في ٢٢ آب/أغسطس الماضي على أيدي قوات الأمن الكرواتية التي كانت تفتش المنازل واحداً بعد الآخر في قرى كنجاكا وكاكل وترنجاني بحثاً عن المتمردين الذين اعتقدوا أنهم أطلقوا مدافع هاون على مدينة سيساك. وفي وقت لاحق، نفى رئيس شرطة محلي أن القوات الكرواتية قد قتلت مدنيين.

وورد أن حوالي ٨٠ من ضباط الشرطة الكرواتيين، و٣٥ مدنياً على الأقل لقوا حتفهم في ١ آب/أغسطس الماضي في قرية دالج في سلافونيا. وزعم القرويون أن المتمردين الصرب قتلوا أولئك الذين تركوا جرحى بعد أن احتلت وحدات من الجيش الوطني اليوغوسلافي في دالج. وورد أن تشريح الجثث من قبل خبراء شرعيين أثبت أن بعض الضحايا قتلوا بإطلاق الرصاص على رؤوسهم بعد سقوطهم جرحى.

وورد أيضاً أن بعض المدنيين وأفراد قوات الأمن أو القوات شبه العسكرية قد تعرضوا للمعاملة الجسدية السيئة بعد أسرهم أو القبض عليهم. وزعمت الشرطة أن شيدومير بيغا، وهو صربي لقي حتفه أثناء اعتقاله من قبل الشرطة الكرواتية في دريزنيك، توفي على أثر نوبة قلبية. غير أنه ورد أن تشريح الجثة في المستشفى كشف عن كدمات شديدة في ظهره وكسور في أضلاعه وأن وفاته كانت نتيجة إصابات نجمت عن الضرب. □

العراق

الحاجة إلى إجراءات أخرى من الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان

اتخذت منظمة العفو الدولية خطوة لا سابق لها عندما حثت الأمم المتحدة على البدء بعملية رصد دولية لحقوق الإنسان داخل العراق لمنع عمليات التعذيب والقتل والانتهاكات الأخرى المرتكبة من قبل قوات الحكومة. وفي الوقت نفسه أصدرت المنظمة نتائج الزيارات التي قام بها مندوبوها إلى إيران وتركيا في أيار/مايو لإجراء مقابلات مع الأكراد والمسلمين الشيعة العرب وآخرين عن انتهاكات حقوق الإنسان عقب الانتفاضة التي قامت في العراق في آذار/مارس ونيسان/أبريل هذا العام *.

ويتضمن التقرير تفاصيل انتشار الاعتقالات والتعذيب وعمليات القتل الجماعية الخارجة عن نطاق القضاء لأشخاص مشتبه في اشتراكهم في الانتفاضة بشمال العراق وجنوبه. فقد قتل مئات المدنيين في الشوارع على أيدي القوات العراقية أو أعدموا من قبل فرق الإعدام بإطلاق النار عليهم. وقتل عدد لا يحصى من المدنيين العزل الفارين إلى الحدود بواسطة مدافع طائرات الهليوكبتر. وأكد تقرير منظمة العفو الدولية أن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل قوات الحكومة كانت في منتهى الوحشية، وأكد على ضرورة قيام الأمم المتحدة بضمان حماية جميع المهددين بالخطر على المدى البعيد.

وأوصى اقتراح منظمة العفو الدولية الذي قدمته إلى خافييه بيريز دي كويلار، وللحكومة العراقية، بأن تتضمن عملية الأمم المتحدة التحقيق في الانتهاكات المزعومة وأن تمنح صلاحية اتخاذ إجراءات لحماية أرواح المعرضين للخطر. كما قال التقرير إن على جهاز الأمم المتحدة العمل مع الحكومة العراقية لتطبيق المعايير الدولية من خلال تقوية المؤسسات والأجهزة المحلية التي من شأنها صيانة حقوق الإنسان في المستقبل.

* «العراق: ما زالت الحاجة قائمة إلى المزيد من جهود الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في العراق (فهرس منظمة العفو الدولية (MDE14/06/91).

و «العراق: انتهاكات حقوق الإنسان منذ الانتفاضة ملخص لبواعث قلق منظمة العفو الدولية» (فهرس منظمة العفو الدولية MDE 14/05/91).

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن تروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداتهم الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة

أوغندا

دانيال أومارا أتوبو **Daniel Omara Atubo** *: عضو في الحزب الديمقراطي ووزير الدولة للشؤون الخارجية والإقليمية عمره ٤٤ عاماً. اتهم هو و١٧ مواطناً بارزاً آخرين من شمال أوغندا بتهمة الخيانة العظمى في ٧ أيار/مايو ١٩٩١. وهو في سجن لوزيرا قرب العاصمة كامبالا، في انتظار محاكمته.*

ألقي القبض على دانيال أومارا أتوبو في كمبالا في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩١، أثناء قيام الجيش الأوغندي بعملية كبيرة لمناهضة التمرد ضد متمردين يمارسون نشاطهم في مناطق غولو وغيتغوم وليرا وآباك الشمالية منذ عام ١٩٨٦.

وقد ألقي القبض على مئات الأشخاص بسبب الاشتباه في قيامهم بأنشطة تمرد. ويبدو أن دانيال أومارا أتوبو وممثلين منتخبين آخرين احتجوا على هذه الاعتقالات الجماعية.

وبعد مضي ثلاثة أسابيع على اعتقالهم في ثكنة عسكرية، وجهت تهمة الخيانة إلى دانيال أومارا أتوبو و١٧ آخرين، من بينهم ثلاثة أعضاء في الحزب الديمقراطي يشغلون مناصب حكومية. وأصدرت الحكومة بيانات، قبل الاعتقالات التي جرت في نيسان/أبريل وبعدها، انتقدت فيها أنشطة أعضاء الحزب الديمقراطي في شمال أوغندا موحية بأنهم ساعدوا على استمرار التمرد، رغم عدم تقديم أدلة على ذلك.

إن تهم الخيانة العظمى الموجهة إلى دانيال أومارا أتوبو والسبعة عشر الآخرين لم تحدد تواريخ أفعال الخيانة العظمى التي زعم أنهم ارتكبوها، أو مكان ارتكابها أو طبيعتها. وينص القانون الأوغندي على عدم إطلاق سراح المتهمين بالخيانة بكفالة لمدة ٤٨٠ يوماً على الأقل.

إن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق لأن تهم الخيانة العظمى قد وجهت لدانيال أومارا أتوبو في غياب أدلة ضده، وبسبب انتقاداته الحالية - دون عنف - للحكومة.

وقد ورد أن دانيال أومارا أتوبو تعرض للضرب المبرح بعد القبض عليه، وأن آثار المعاملة السيئة بدت على جسمه عندما مثل أمام المحكمة. لقد أجرت الحكومة تحقيقاً رسمياً في المعاملة السيئة المزعومة التي تعرض لها، غير أنها لم تعلن نتائج هذا التحقيق.

يرجى إرسال رسائل تتسم بالأدب واللياقة للمناشدة بإطلاق سراحه على الفور ودون قيد أو شرط إلى:

His Excellency Mr. Yoweri Museveni/
President of the Republic of Uganda/
Office of the President/
Parliament Buildings/
P.O. Box 7006/ Kampala/ Uganda.□

إيران

إيران: محمد رضا نظام الدين موحد، موظف حكومي متقاعد في الرابعة والسبعين يقضي حكماً بالسجن لمدة ثلاثة أعوام بتهمة «انتقاد رئيس الجمهورية».

ألقي القبض على محمد رضا نظام الدين موحد و٢٠ شخصاً آخرين على الأقل في حزيران/يونيو ١٩٩٠ بعد توقيعهم على رسالة مفتوحة تتضمن انتقادات موجهة إلى رئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني. ودعت الرسالة إلى تطبيق الضمانات

محمد رضا نظام الدين موحد

الدستورية والحرية والعدل، وانتقدت أسلوب الحكومة في إدارة الشؤون الاقتصادية. وكان كثير من الموقعين أشخاصاً مرتبطين بمهدي بزركان، أول رئيس وزراء للجمهورية الإسلامية، أو - مثل محمد رضا نظام الدين موحد - أعضاء في رابطة الدفاع عن حرية الأمة الإيرانية وسيادتها، والتي ورد أنها حلّت في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٠.

وبعد إلقاء القبض عليهم، اعتقل محمد رضا نظام الدين موحد وآخرون في سجن إيفين بطهران، حيث ورد أنهم أرغموا على التوقيع على بيانات يدينون فيها أعمالهم. وأفرج عن بعضهم، وحوكم تسعة آخرون وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدة ثلاثة أعوام و٣٠ جلدة.

وعقدت محاكمة محمد رضا نظام الدين موحد أمام محكمة ثورية إسلامية في حزيران/يونيو ١٩٩١، أي بعد مضي عام تقريباً على إلقاء القبض عليه. ولم يسمح له بتوكيل محام، وورد أن المحاكمة التي عقدت بصفة سرية لم تستغرق سوى دقائق معدودة.

ويعتقد أن محمد رضا نظام الدين موحد يعاني من تدهور حالته الصحية. ويبدو أنه فقد القدرة على تحريك إحدى ساقيه ويستند على عكازين عند المشي. كما أنه يعاني من مرض في القلب.

يرجى إرسال مناشدات من أجل الإفراج عنه على الفور ودون قيد أو شرط إلى:

فخامة الرئيس حجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني/ رئيس جمهورية إيران الإسلامية الرئاسة/طريق فلسطين، طهران/ جمهورية إيران الإسلامية□

لاوس

ثونغسوك سايسانغكي **Thongsouk Saysangkhi** *: النائب السابق لوزير العلوم والتكنولوجيا. ألقي القبض عليه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ في العاصمة فينتيان، عقب نشر خطاب كتبه في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى كايسون بومفيهان، رئيس الوزراء آنذاك. ينتقد فيه النظام السياسي في البلاد ويُعلن عن رغبته في الاستقالة من منصبه الحكومي ومن الحزب الثوري لشعب لاوس، وهو الحزب الحاكم في البلاد.*

ذكر ثونغسوك سايسانغكي في خطابه أنه يعارض «النظم الفاسدة القديمة التي تقيد الحريات الشعبية والديمقراطية» و«السلطة الدكتاتورية للزمر الشخصية». وطالب بعقد «انتخابات حرة، وتطبيق الحريات الشعبية والديمقراطية، وقيام مؤسسات ديمقراطية تعارض استمرار نظام الاقطاع الشيوعي وتوارث حكم المكاتب السياسية للأحزاب الشيوعية». وأضاف أن «تاريخ البشرية قد برهن الآن على أن نظام الحزب الواحد القائم على الإكراه والخداع وحدهما غير قادر على تحقيق الرفاهية والسعادة لشعبنا». وورد أيضاً أن ثونغسوك سايسانغ كي حاول تأسيس «ناد ديمقراطي اشتراكي» لترويج فكرة ديمقراطية الأحزاب المتعددة وكتب بالتعاون مع منشقين آخرين مقالاً يؤيد فيه مثل هذا النظام السياسي.

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ أعلنت وسائل الإعلام الرسمية أن ثونغسوك سيايسانغكي قد قام بنشر «دعاية ضد سياسات الحزب والدولة» و«أنه مارس نشاطات تهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم وخلق اضطرابات سياسية في العاصمة فينتيان». ورغم أنها ذكرت أنه سيستجوب ويحاكم وفق قوانين البلاد»، فإن منظمة العفو الدولية ليس لها علم بتهم رسمية وجهت ضده في المحكمة. وورد أنه معتقل في «احتجاز مؤقت» بموجب إجراءات اعتقال إداري، ربما في سجن زام كي بمدينة فينتيان.

يرجى إرسال مناشدات تتسم باللياقة من أجل الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط إلى:

President Kayson Phomvihan/
Office of the President/
Vientiane/
Lao People's Democratic Republic. □

إطلاق سراح سجناء

أطلق سراح أورلاندو أزكيو رودريغيز Orlando Azcué Rodriguez (سجين الشهر بنشرة منظمة العفو الدولية في حزيران/يونيو ١٩٩١) بموجب شروط، من السجن في كوبا في ١٩ تموز/يوليو ١٩٩١ بعد قضائه ١٦ شهراً فقط من الحكم الصادر عليه لمدة ثلاث سنوات بتهمة «نشر دعاية معادية».

وعلمت منظمة العفو الدولية بإطلاق سراح علي ونادر محمد تقي السيف في المملكة العربية السعودية في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩١. لقد ورد ذكرهما في النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية، عدد أيلول/سبتمبر على اعتبار أنهما الشخصان الوحيدان من السجناء السعوديين الثلاثة عشر الذين ألقي القبض عليهم في البحرين في ١٩٨٢ ولم يفرج عنهما.□

الدول الأمريكية

تنظيم الحملات من أجل حقوق الإنسان

في عام ١٩٧٥ فرت مارتا بونس دي ليون Marta Ponce de Leon من الاضطهاد السياسي في أوروغواي، حيث كان زوجها قد سجن بسبب أنشطته النقابية. وبعد مضي شهر على ذلك، تم تهريب أطفالها الثلاثة من البلاد ليجتمع شملهم بأمهم في البرازيل. وفي نهاية الأمر وجدت الأسرة ملجأ في هولندا، حيث لقيت عوناً وصداقة من أعضاء منظمة العفو الدولية في الفرع الهولندي الذين كانوا قد تبنوا ريكاردو بونس دي ليون باعتباره سجين رأي. وبعد مضي أربعة أعوام، أطلق سراحه وانضم إلى أسرته في هولندا. وعندما عادت الحكومة المدنية الى السلطة في عام ١٩٨٥، عادت مارتا بونس ليون وأسرتها إلى الوطن، وهناك أصبحت واحدة من الأعضاء المؤسسين لفرع منظمة العفو الدولية في أوروغواي. وانعكست خبرات الكثيرين من أعضاء الفرع الجديد في شعاره: «لا يكفي تقديم الشكر للتضامن، بل ينبغي أن يردّ له الجميل».

إنه شعور ينطبق على سائر أنحاء أمريكا اللاتينية، حيث قوبلت التحديات التي تتمثل في استمرار القمع السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي بازدهار حركة حقوق الإنسان. فمن عدد من الفروع كان يعدّ على الأصابع في أواخر السبعينيات، استمرت عضوية منظمة العفو الدولية في الازدياد. واليوم توجد فروع في الأرجنتين وبربادوس وبرمودا والبرازيل وكندا وشيلي والإكوادور وغيانا والمكسيك وبيرو وبورتوريكو والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا. وهناك مجموعات تابعة لمنظمة العفو الدولية في أوروبا وكولومبيا وكوستا ريكا وكوراكاو والجمهورية الدومينيكية. وباراغواي، ومجموعات في طور التكوين في جزر البهاما وبوليفيا وغرينادا وجميعها تضم أعضاءً يقومون بتنظيم حملات من أجل الإفراج عن سجناء الرأي، وضمان محاكمات عادلة وعاجلة للسجناء السياسيين، وإلغاء التعذيب والإعدام. ولضمان عدم الانحياز لا يجوز إطلاقاً لمجموعة تابعة لمنظمة العفو الدولية العمل في قضية سجين في بلادها.

وليست منظمة العفو الدولية بأي حال من الأحوال الممثل الوحيد للحركة الواسعة لحقوق الإنسان في المنطقة. فقد أدى القمع السياسي على مدى زمن طويل إلى قيام شبكات تعمل من أجل تزويد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالمعلومات والدعم والمساعدة المباشرة. إن أهالي أمريكا اللاتينية قد نظموا أنفسهم على عدد من الجبهات لمناهضة تجاوزات الدكتاتوريات العسكرية، وتشكل الأجهزة التي انشأوها الأساس الذي قامت عليه حركة حقوق الإنسان النشطة اليوم. وقد قدمت تجربة الدكتاتوريات العسكرية والحروب الأهلية لشعب المنطقة تفهماً عميقاً لأهمية حقوق الإنسان على الصعيد اليومي، وللمعاناة التي سببتها الحكومات بتجاهلها المستمر لحقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها.

في الستينيات والسبعينيات تركز الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان على السجناء السياسيين بصورة رئيسية. وكان التحدي لتطور المنظمة خلال تلك السنوات هو تقديم برنامج يتناسب مع حاجات شعوب الدول الأمريكية. وكانت أول حملة أقامتها منظمة العفو الدولية ضد التعذيب في أواخر عام ١٩٧٢، قد خلقت اهتماماً كبيراً وتأييداً ضخماً في البرازيل حيث كان التعذيب الوحشي يعتبر من أحداث الحياة اليومية المعتادة. ونظمت حملة ثانية ضد التعذيب في عام ١٩٨٤. وعلى الرغم من أن أعضاء المنظمة لا يكافحون ضد التعذيب في بلدانهم، فإن العناصر النشطة شاركت في مظاهرات لتأييد برنامج منظمة العفو الدولية المؤلفة من ١٢ نقطة من أجل إلغاء التعذيب في جميع أنحاء العالم. وفي نهاية عام ١٩٩٠، تمت المصادقة على ميثاق الأمم المتحدة ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من قبل أقطار في شتى أنحاء المنطقة، بما في ذلك الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وغواتيمالا والمكسيك.

وقد بدأت مجموعات منظمة العفو الدولية في البرازيل تظهر إلى الوجود في أوائل الثمانينيات عندما كانت البلاد لا تزال خاضعة للحكم العسكري. وفي عام ١٩٨٣ شنت المنظمة حملة لفضح عمليات القتل السياسية غير القانونية على أيدي قوات الحكومة أو «فرق الموت» التي أقرتها الهيئات الرسمية في شتى أنحاء العالم. واستخدمت المجموعات البرازيلية المشكلة حديثاً، الرسائل والالتماسات وزيارات السفارات من أجل ترويج للحملة. وفي عام ١٩٨٤ دُمرت مكاتب مجموعة ساو باولو في هجوم حريق متعمد، وسلّمت رسالة ملغومة إلى منزل أحد أعضاء منظمة العفو الدولية. وحتى عام ١٩٨٦ كان القانون يحظر ذكر منظمة العفو الدولية في الصحف. إلا أن الأعضاء البرازيليين دأبوا على عملهم واستمرت أعدادهم في الازدياد. وفي عام ١٩٨٥ تأسس الفرع البرازيلي. وفي ١٩٨٦ أقنع الأعضاء دار سك النقود الوطنية بإصدار ميداليات وطوابع تذكارية للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لقيام منظمة العفو الدولية، وبحلول عام ١٩٨٧ استضاف الفرع البرازيلي اجتماع المجلس الدولي للمنظمة، وحضره أعضاء من أكثر من ٦٠ بلداً.

كان أول عضوين في الفرع الشيلي لمنظمة العفو الدولية يعقدان اجتماعاتهما على مقعد بحديقة عامة لأنهما لم يجدا أحداً يرغب في تأجير مكتباً لهما. وكان نمو العضوية بطيئاً، إلا أن الأفراد الملتزمين واصلوا العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان لدى الآخرين. وبحلول عام ١٩٨٥ عقد الفرع الشيلي المؤسس حديثاً أول اجتماع سنوي له حضره ٢٠٠ شخص تقريباً. وكان هذا الاجتماع بالنسبة لكثير من الأعضاء الجدد بمثابة أول تجربة لهم في التصويت. ففي وقت فرض فيه حظر صارم على التجمعات العامة الكبيرة، كان الاجتماع فرصة فريدة من نوعها لمناقشة السياسة وخطة العمل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ نظم الفرع حفلاً موسيقياً من أجل حقوق الإنسان تحت شعار «من شيلي عناق للأمل».

وقد أقيم الحفل الذي حضره ١٥٠.٠٠٠ شخص في ملعب شيلي الوطني ذي السمعة السيئة وذلك بشكل متعمد، إذ أن الملعب المذكور كان الموقع الذي تعرض فيه مئات النساء والرجال للتعذيب الوحشي أو القتل أو «الاختفاء» بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٧٣.

وتواصل المجموعات والفروع الجديدة لمنظمة العفو الدولية ازدهارها والتأثير بشكل كبير في مجال الترويج لقضايا حقوق الإنسان والإعلان عنها. إلا أن نموّ المنظمة في أمريكا اللاتينية لا يمكن أن يقاس بعدد أعضائها، الذي لا يزال صغيراً نسبياً، وإنما بمجرد وجود كيان للمنظمة هناك. ففي شتى أنحاء المنطقة، صار العاملون في ميدان حقوق الإنسان والمحققون فيها هم أنفسهم ضحايا انتهاكات هذه الحقوق. ففي بيرو، مثلاً، دُمرت مكاتب منظمتين على الأقل من منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك منظمة العفو الدولية، تدميراً كبيراً في هجمات بالقنابل في أوائل ١٩٩٠، وتعرض عدد من العاملون البارزين في ميدان حقوق الإنسان في بيرو مراراً للتهديد بالقتل.

إن الفقر المتفشي والارتفاع الرهيب للأسعار في معظم أنحاء المنطقة قد أجبر معظم الناس على تكريس طاقتهم لمجرد البقاء على قيد الحياة. كما أن تكاليف البريد عالية والأموال المخصصة للإنتاج المحلي للمواد المستخدمة في الحملات أصبحت محدودة. ولهذا يجب تقييم أساليب الحملات من ناحية تكاليفها وتأثيرها، وقد أظهرت المجموعات حنكة وبراعة كبيرتين في التغلب على هذا التحدي. ففي البرازيل وبيرو والمكسيك نظمت المجموعات مسرحيات تعرض في الشوارع بهدف زيادة الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان. وفي إكوادور والمكسيك وباراغواي، أقنع أعضاء منظمة العفو الدولية الفنانين الوطنيين بالتبرع بلوحات ومنحوتات للمعارض التي روجت الدعاية للمجموعات المحلية وعادت عليها بالدخل.

كانت المجموعات المحلية هي القوة الدافعة للحملة التي أطلق عليها «حقوق الإنسان الآن!» التي نظمتها منظمة العفو الدولية عام ١٩٨٨، والتي جاءت بمناسبة الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كان هدف الحملة هو زيادة عدد أعضاء المنظمة وجعل حكومات العالم على معرفة بأن المواطنين يراقبون ما تفعل وأنهم على استعداد للتحرك متى وأينما تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان. ووزع أعضاء منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم التماسات يحثون فيها الحكومات على المصادقة على معاهدات حقوق الإنسان، وعلى العمل من أجل حماية تلك الحقوق في جميع أنحاء العالم.

ففي كولومبيا، قامت مجموعة منظمة العفو الدولية في بارانكويلا وحدها بجمع ٤٠.٠٠٠ توقيع تقريباً.

وقام فنانو موسيقى الروك العالميون بدعم هدف الحملة لزيادة الوعي بحقوق

غيانا: فيف ريتشاردز، رئيس فريق الكريكيت بجزر الهند الغربية، ويرى مع بعض الشباب من أعضاء منظمة العفو الدولية خلال «أسبوع المنظمة» الذي اقيم في آذار/مارس ١٩٩٠

مارتا بونس دي ليون، العضو التاسيسي لفرع منظمة العفو الدولية في اوروغواي.

الإنسان على نطاق العالم، حيث غنوا وعزفوا موسيقاهم أمام أكثر من مليون شخص في ١٩ بلداً في شتى أنحاء العالم خلال جولة من الحفلات الموسيقية ضمن إطار حملة «حقوق الإنسان الآن!». وقد أقيمت الحفلة ما قبل الأخيرة التي حضرها اكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخصاً، في مندوزا بالأرجنتين على الحدود بينها وبين شيلي لتمكين المواطنين الشيليين من حضورها. وأوضح منظم الحفلة أن الموقع له دلالات رمزية: «الفنانون سيغنون من بلد ارتكبت فيه انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان إلى بلد لا تزال ترتكب فيه هذه الانتهاكات. سيكون ذلك بمثابة جيش مسالم من الأصوات يعبر جبال الأنديز». وبتعبير قوي ومؤثر لرسالة حقوق الإنسان، غنى مغني الروك ستنغ أغنية «يرقصن وحدهن» التي ألفت تكريماً لأمهات آلاف الاشخاص الذين «اختفوا» في شيلي في ظل حكومة بينوشيه.

ومما عزز نمو منظمة العفو الدولية في أمريكا اللاتينية برنامج ترجمة واسع النطاق. فقد بدأت الطبعة الإسبانية لحملة سجين الشهر *بالنشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية*، وكذلك مناشدات الحملة ضد التعذيب، في عام ١٩٧٦. وتصدر الآن *النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية* شهرياً باللغة الإسبانية ويقوم متطوعون في البرازيل بترجمة هذه النشرة إلى اللغة البرتغالية بانتظام. إن انشاء برنامج منظمة العفو الدولية للترجمة إلى اللغة الإسبانية في مدريد قد ساعد الأعضاء الناطقين باللغة الإسبانية في حملاتهم.

وفي عام ١٩٩٠ نظمت مجموعات المنظمة وفروعها في منطقة الكاريبي «أسبوع منظمة العفو الدولية» لتسليط الضوء على دواعي قلق المنظمة حول مصير الشباب، ولتشجيع الناس على الانضمام إليها، وفي أيار/مايو ١٩٩١ اجتمع أعضاء من شتى أنحاء منطقة الكاريبي ومراقب من جامايكا للمناقشة والإعداد من أجل حملة بمناسبة الذكرى الثلاثين لإنشاء منظمة العفو الدولية. وقد احتفل بهذه الذكرى في مؤتمر صحفي عقد بمدينة جورج تاون في غيانا، وعرضته محطات التليفزيون المحلية.

وفي فنزويلا، في أعقاب الجهود الفعالة التي بذلها فرع منظمة العفو الدولية مع الحكومة، نشر مجلس النواب قرارا بتهنئة المنظمة بمناسبة الذكرى الثلاثين، اعترافاً بالتزام شعب فنزويلا بالمبادىء السامية للمنظمة. والعمل من أجل إلغاء عقوبة الإعدام يعتبر قضية يجوز فيها لأعضاء منظمة العفو الدولية مخاطبة حكوماتهم بشأنها. ففي الأرجنتين صرف النظر عن مبادرة تقدم بها رئيس الجمهورية لإعادة تطبيق عقوبة الإعدام كعقوبة على جرائم القانون العام وذلك إزاء معارضة عامة وسياسية. فقد تحرك أعضاء منظمة العفو الدولية للتأثير على رجال السياسة، والترويج لآراء تناهض عقوبة الإعدام في الصحافة، والحصول على تأييد المنظمات غير الحكومية. ورداً على تحركات ترمي إلى إعادة تطبيق عقوبة الإعدام عقاباً على جرائم القانون العام في البرازيل عام ١٩٨٨، أصدر الفرع كتيباً خاصاً يوجز الحجج المعارضة لعقوبة الإعدام، وتم توزيعه على رجال السياسة وحظي بتغطية إعلامية على نطاق واسع. وعلى أثر ذلك، رفض الاقتراح في المجلس التأسيسي.

إن تثقيف الأذهان بشأن حقوق الإنسان يلعب دوراً لا يستغنى عنه في دفع الاشخاص إلى المشاركة في الحركة العالمية. ومعظم الفروع في المنطقة تشارك عن طريق مناقشات منتظمة مع طلاب المدارس والجامعات. فقد نجحت مجموعات بورتو اليغري في البرازيل في محاولاتها لإدخال مادة حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية للمدارس الحكومية حيث يقوم أعضاء منظمة العفو الدولية بدور مستشارين خاصين. وفي المكسيك، يقوم الفرع بتنسيق برنامج شامل للتثقيف بحقوق الإنسان في المدارس والمجتمعات المحلية. وبدأ الفرع البرازيلي برنامج محاضرات عن حقوق الإنسان في معاهد الشرطة، وفي عام ١٩٩٠ اقنع الفرع معهداً برازيلياً لتدريب الشرطة بإقامة معرض لنشاط منظمة العفو الدولية ضد التعذيب. وكل فرع في منطقة الكاريبي قد أقام صلة مباشرة من نوع ما مع طلاب المدارس، سواء عن طريق نظام الإجراء العاجل أو إشراكهم في حملات خاصة.

ويقوم فرع غيانا بتنظيم دورة دراسية رسمية عن حقوق الإنسان لمجموعات مينتع السكنية والهنود الأمريكية.

وعلى الرغم من أن فرعي الولايات المتحدة وكندا يضمان عدداً كبيراً من الأعضاء منذ زمن طويل، فإن نشاط منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الامريكية قد شهد تغيراً كبيراً وجذرياً خلال الخمس سنوات الماضية.

فيضم جناح الشباب الذي يزداد انتشاراً نحو ٢٧٠٠ مجموعة طلابية في المدارس الثانوية والكليات والجامعات. وفي عام ١٩٨٦، عندما كان برنامج الشباب يضم نحو ١٥٠ مجموعة، نجحت حفلة موسيقية تحمل عنوان «منظمة العفو الدولية: مؤامرة الأمل» في جذب انتباه مئات الآلاف من الشباب إلى قضايا حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وأدت جولة الحفلات إلى زيادة عدد الأعضاء زيادة كبيرة، ولا يزال كثيرون ممن انضموا إلى المنظمة نشطين فيها، وما برح عدد أعضاء المنظمة من الشباب آخذاً في الازدياد. وبدأ برنامج الشباب الجامعي الكندي عام ١٩٨٧، ويضم الآن نحو ٥٠٠ مجموعة في الفرعين الناطقين بالإنجليزية والفرنسية. ويدعم الفرع الكندي برنامجاً مشابهاً للشباب بجامعة جورج تاون في غيانا، وقد قدم لهم مواد الموارد، بما في ذلك نصوص مسرحيات ومسرحيات فكاهية قصيرة تدور حول موضوعات تتعلق بحقوق الإنسان.□

الإعفاء من العقاب: تقويض لحكم القانون

كولومبيا: جثث بعض أعضاء هيئة التحقيق القضائي في أحداث القتل و«الاختفاء»، لقوا مصرعهم على أيدي «فرق الموت» شبه العسكرية بمنطقة مغدالينا ميديو في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩

يقوم العديد من أقطار أمريكا اللاتينية بجعل تشريعاتها تتمشى مع معايير حقوق الإنسان الدولية، أو تعد بالقيام بذلك، بينما تقوم بلدان أخرى بإنشاء أجهزة تهدف إلى تشجيع هذه الحقوق وحمايتها. إلا أن الوعود لم تكن كافية لإنهاء نمط من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة. ففي عام ١٩٩٠ وحده، «اختفى» آلاف من الرجال والنساء والأطفال أو قتلوا من قبل «فرق الموت» أو عذبوا في معتقلات الشرطة أو الجيش بشكل وحشي أدى إلى الموت في بعض الأحيان.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن ظاهرة الإعفاء من العقاب تشجع على استمرار هذا النمط من الانتهاكات. إن الإعفاء من العقاب يضعف ثقة الناس وإيمانهم بحكم القانون. وبدون هذه الثقة لا يمكن لأي نظام قضائي أن يعمل بصورة فعّالة. ويجدر بالذكر أن المسؤول الغواتيمالي عن حقوق الإنسان - بعد أن درس الوضع في بلاده - اختتم كلامه قائلا: «إن الإعفاء من العقاب ما هو إلا ارتكاب للجرائم من قبل مؤسسات الدولة».

إن المعايير الدولية تقضي بأن تقوم الحكومات بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دقة ونزاهة، وبضمان تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. إن الضحايا وأقرباءهم والمجتمع نفسه يهتمون اهتماماً حيوياً بمعرفة الحقيقة عن الانتهاكات الماضية وتوضيح جرائم حقوق الإنسان التي لم يبت فيها. كما أن تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات للعدالة يعطي انذاراً واضحاً بأنه لن يسمح بالتغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان، وأن أولئك الذين يرتكبون هذه الأعمال أو يجيزونها أو يتغاضون عنها سيتحملون التبعة كاملة. فعندما لا تجري تحقيقات ولا يحاسب المرتكبون، فإن دائرة العنف المتواصلة ذاتياً تؤدي إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان تحت شعار الإعفاء من العقاب.

كما أن قوانين العفو التي تمنع اتخاذ الإجراءات القانونية أو تنهي التحقيقات المعلّقة تسهم في الإعفاء من العقاب. ففي عام ١٩٨٩، مثلاً، أصدر الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم عفواً عن ٣٩ ضابطاً عسكرياً كبيراً كان من المقرر محاكمتهم بسبب انتهاكات ارتكبت من قبل القوات المسلحة الأرجنتينية خلال «الحرب القذرة» من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٣. إن هذا القرار، بالاشتراك مع قانون العفو لعام ١٩٧٨، أنهى بشكل فعلي التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الماضية.

ولا تزال نحو ٩٠٠٠ قضية «اختفاء» مدعمة بالوثائق لم يتخذ فيها أي قرار. وفي عام ١٩٩٠ عفا رئيس الجمهورية وأفرج عن زعماء الحكومة العسكرية وضباط آخرين سجنوا بسبب جرائم ارتكبت خلال «الحرب القذرة».

إن الإعفاء من العقاب يقضي على هيبة القانون والعدالة، ويؤدي بذلك إلى وقوع انتهاكات أخرى. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه يجب على جميع الحكومات أن تضطلع بمسؤولية ضمان إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة في انتهاكات حقوق الإنسان وإعلانها على الملأ؛ وتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات للعدالة وفرض عقوبة مناسبةعليهم؛ والكف عن استخدام قوانين العفو لتمكين المرتكبين من تجنب المساءلة امام القانون.□

انتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأمريكية

لدى منظمة العفو الدولية دواعي قلق خطيرة وطويلة الأمد تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة الأمريكية، إلا أن هذه الدواعي لا تعكس بشكل متزايد تركيز المنظمة التقليدي على سجناء الرأي. فممارسة اعتقال هؤلاء السجناء لم تعد شائعة في أمريكا الشمالية، إلا أن هذا التغير اقترن بزيادة كبيرة ومفاجئة في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، و«الاختفاءات». ولا يزال التعذيب شائعاً على نطاق واسع. كما أن الأقطار الوحيدة في المنطقة التي لا تزال تحتجز أفراداً يعتبرون سجناء رأي من قبل منظمة العفو الدولية هي كوبا وبيرو والولايات المتحدة الأمريكية.

قامت مجموعات منظمة العفو الدولية في جميع أنحاء العالم بالعمل بنشاط من أجل سجناء الرأي في أمريكا اللاتينية في الستينيات وأوائل السبعينيات، عندما كانت كانت أساليب العمل الوحيدة التي استخدمتها المنظمة تقتصر على نشاط المجموعات من أجل سجناء رأي معينين، أو التحقيق في أمر سجناء يحتمل أن يكونوا سجناء رأي. ولكن منذ أوائل السبعينيات، عندما كانت أنباء آلاف من ضحايا التعذيب أو «الاختفاء» ترد كل عام من البرازيل وشيلي وباراغواي وأوروغواي، اتضح أن الأساليب المذكورة بطيئة جداً. فعندما كانت الرسائل تصل في نهاية الأمر إلى السلطات يكون السجين قد توفي أو «اختفى» في غالب الأحيان.

ومن أجل الحاجة الماسة إلى رد سريع، تم أول «إجراء عاجل» لمنظمة العفو الدولية عام ١٩٧٥ لصالح لويس باسيليو روسي الذي قيل فيها إنه لم يعد يتعرض للتعذيب. فقد بلغ الانزعاج بسجانيه بسبب مستوى الدعاية الناجمة عن الإجراء حداً جعلهم يرغمونه على الكتابة لمنظمة العفو الدولية في محاولة لوقف دعايتها.

وأول تقرير أصدرته منظمة العفو عن التعذيب كان عن البرازيل عام ١٩٧٢. ومنذ إنهاء الدكتاتورية العسكرية في البرازيل عام ١٩٨٥، توقفت عمليات القبض والقتل السياسي. غير أنه رغم وعود الحكومة المدنية المشكلة حديثاً، فإن التعذيب قيد الاحتجاز لا يزال شائعاً في البرازيل وسائداً في شتى أنحاء المنطقة.

ففي المكسيك، على سبيل المثال، رغم قيام الحكومة بحظر التعذيب علناً، فإن أي شخص يقبض عليه يصبح عرضة للتعذيب، وهذا ينطبق على أولئك المحتجزين لأسباب سياسية أو في نزاعات تتعلق بالأراضي، وكذلك على العاملين في مجال حقوق الإنسان والمشتبه في ارتكابهم جرائم. وتتراوح طرق التعذيب - التي تسفر في بعض الأحيان عن موت الضحايا - ما بين الضرب، ومحاولت الخنق، والاعتداء الجنسي، والصدمات الكهربائية الموجهة إلى الأعضاء التناسلية وأجزاء حساسة أخرى من الجسد. ولا يعفى النساء والأطفال من هذه المعاملة. فقد تعرض شاب مراهق للضرب الوحشي إلى حد جعله لا يكاد يتأثر عند انتزاع اثنين من أظافر أصابع قدميه.

وفي أقطار تشمل كولومبيا والسلفادور وغواتيمالا وبيرو، يقع التعذيب عادة في سياق عمليات مناهضة التمرد، ويستخدم من قبل القوات المسلحة كوسيلة للاستجواب وكذلك كضرب من العقاب. فقد تم تعذيب الفلاحين تعذيباً وحشياً حتى الموت، بينما يهدد ضحايا آخرون بالموت إذا أفصحوا عما حل بهم. ومن ضروب التعذيب التي يتكرر ورود ذكرها الضرب المنهجي، والتنكيس حتى الإغراق، والصدمات الكهربائية، والتعليق من الذراعين لفترات طويلة، والتهديد بالتشويه أو الموت. ففي حزيران/يونيو عام ١٩٩١ ألقي القبض على مجموعة من الفلاحين في محافظة موراز‌ان، بالسلفادور. وبعد الإفراج عنهم، وصفوا لمجموعات حقوق الإنسان كيف تعرضوا للضرب وخضعوا بشكل متكرر للتعذيب بوضع قلنسوة مملوءة بالجير على رؤوسهم عند احتجازهم من قبل الجنود الذين حاولوا إرغامهم على الاعتراف بحيازتهم أسلحة وباتصالهم بمجموعات المعارضة المسلحة وزعم أحد الرجال أنه ترك معلقاً بشكل مقلوب طوال الليل وتعرض مراراً للضرب.

ولا يزال «الاختفاء» القسري يستخدم أو يلقى تسامحاً عنه بصورة شائعة من قبل حكومات في أمريكا اللاتينية، كوسيلة للقضاء على المعارضة أو لإلقاء الرعب في نفوس الناس. ولم تعد «الاختفاءات» مرتبطةبشكل رئيسي بالأنظمة الدكتاتورية العسكرية. وتشيع هذه «الاختفاءات» بشكل متزايد في دول ذات حكومات مدنية منتخبة، تتاح فيها - من الناحية النظرية - مجموعة كبيرة من التعويضات القانونية للضحايا والأقرباء. ومع ذلك، وكنتيجة للطبيعة التسترية لطريقة القمع هذه، وتقاعس السلطات عن تطبيق التعويضات القانونية، فإن الوسائل الهادفة إلى حماية الفرد نادراً ما أثبتت فعاليتها ضد ممارسة ابتكرت خصيصاً للاستخفاف بحكم القانون وضمان نجاة الفاعلين من العقاب.

إن مصطلح «الاختفاء» قد دخل قاموس حقوق الإنسان من غواتيمالا، حيث استخدم منذ عام ١٩٦٦ لوصف أسلوب تخلص الحكومات من المعارضين السياسيين مع تجنب المسؤولية بجعلهم «يختفون». ومنذ ذلك الحين، انتشرت الظاهرة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، ولا تزال تحدث في غواتيمالا على نطاق هائل. ففي ظل سلسلة من الحكومات خلال العقدين الماضيين، فُقِدَ آلاف الناس من جميع قطاعات المجتمع الغواتيمالي بعد اختطافهم على أيدي رجال مدججين بالسلاح يرتدون ملابس مدنية. واختفى العديد من الضحايا عن الأنظار إلى الأبد. وفي حالات أخرى، ألقيت جثث شوهت بحيث لا يمكن التعرف عليها، في طرق مائية أو دفنت في مقابر سرية، ومن بين «المختفين» في غواتيمالا مئات الأطفال.

بدأت ممارسة «الاختفاء» في بيرو في أوائل عام ١٩٨٣، ثم بلغت حداً هائلاً، بحيث أنه منذ عام ١٩٨٩ فاق عدد حالات «الاختفاء» الواردة من بيرو إلى مجموعة العمل التابعة للامم المتحدة، والخاصة بالاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، عدد الحالات المماثلة الواردة من أي قطر آخر. وخلال التسعة أعوام الماضية تلقت منظمة العفو الدولية تفاصيل أكثر من ٣٧٠٠ شخص «اختفوا» بعد اعتقالهم أو اختفائهم من قبل قوات الأمن. ويعتقد أن العدد الحقيقي أعلى من ذلك كثيراً.

وقد ورد أن أكثر من ١٥٠٠ شخص «اختفوا» في كولومبيا خلال العشر سنوات الماضية. ويشمل الضحايا معلمين ونقابيين وعاملين في ميدان حقوق الإنسان، على الرغم من أن الغالبية هي من المزارعين الفلاحين. ففي محافظة فاليه دي كاوكا «اختفى» ١٦ شخصاً من مدينة تروخيلو والمناطق السكنية المحيطة بها في نيسان/أبريل ١٩٩٠. ووفقاً لما ذكره المدعي العام. فإن ضابطاً عسكرياً برتبة مقدم في كتيبة المشاة الثالثة أمر بالاعتقال غير القانوني، وشارك في تعذيب و«اختفاء» أولئك الستة عشر شخصاً. وفي وقت لاحق، اختطف أحد قساوسة المنطقة كان يساعد أقارب «المختفين»، ثم قتل.

وفي أقطار تشمل كولومبيا والسلفادور وغواتيمالا تقوم «فرق الموت» المؤلفة من بعض أفراد الجيش وقوات الأمن المتنكرين بملابس مدنية والمدنيين العاملين معهم، بقتل آلاف المدنيين العزل

بيرو: زوجة واحد من آلاف ضحايا «الاختفاءات».

البرازيل: أحد ضباط الشرطة العسكرية يصوب مسدسه داخل فم أحد أطفال الشوارع. في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، وكثيراً ما يكون أطفال الشوارع في البرازيل ضحايا القبض التعسفي والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، على أيدي ضباط الشرطة.

فوتو: ني سلو

باسيليو روسي وهو سجين رأي برازيلي كان يتعرض للتعذيب وهو قيد الاحتجاز. وبعد مضي عدة أسابيع على «ذلك الإجراء العاجل»، استلمت منظمة العفو الدولية رسالة من لويس باسيليو روسي

© أ. بيتينكا

كل عام. فبعضهم يستهدف معارضين سياسيين حقيقيين أو محتملين، بينما يقوم آخرون بقتل أفراد في مجموعات الفلاحين أو المجموعات المحلية في مناطق الصراع بين قوات الحكومة ومجموعات المعارضة. إن الحكومات وقواتها المسلحة قادرة على استخدام خدعة «فرق الموت» لتجنب المسؤولية بعزو الجرائم المرتكبة بدوافع سياسية إلى هذه المجموعات الغامضة والتي يُدعى عدم القدرة على السيطرة عليها. غير أنه ظهرت أدلة دامغة في عدد من الأقطار تربط بين «فرق الموت» وقوات الشرطة والجيش. ففي السلفادور وكولومبيا تشمل هذه الأدلة شهادات أفراد كانوا ينتمون للجيش سابقاً. وفي البرازيل، اعترف قسم شرطة ريو دي جانيرو في نيسان/أبريل ١٩٩٠ أن نصف أعضاء فرق الموت المعروفة في المدينة كانوا ضباط شرطة. وفي عام ١٩٨٩، قُتل ١٠ أعضاء من الاتحاد الوطني للنقابيين السلفادوريين عندما انفجرت قنبلة في مقر النقابة في ظروف توحي بتورط قوات الأمن. وفي كولومبيا، قدرت نقابة العمال الوطنية أنه ما بين عام ١٩٨٦ و١٩٩٠، قتل أكثر من ٣٠٠ عضو من أعضائها على أيدي قوات الأمن أو المدنيين العاملين معهم تحت قناع «فرق الموت».

وقد تعرض مئات من أطفال الشوارع في البرازيل وكولومبيا وغواتيمالا والمكسيك للتعذيب أو القتل على أيدي «فرق الموت» أو الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين المرتدين ملابس رسمية. ولأن الفقر المدقع أو الاضطراب السياسي أو فقدان أحد الأبوين يرغم المزيد من الأطفال على الاعتماد على أنفسهم في المعيشة، فإنهم يصبحون بشكل متزايد عرضة للاعتداء أو «التخلص» منهم. ويقدر عدد الأطفال الذين يعيشون ويعملون في شوارع البرازيل وحدها بسبعة ملايين.

ويمارس بعضهم سرقة الأشياء الصغيرة، بينما يقتات آخرون على الاستجداء.. أو نبش أكوام القمامة وأصبح هؤلاء الأطفال «مجرمين مشبوهين» في أعين الكثير من ضباط الشرطة المدنية والعسكرية. وتعتقد منظمات حقوق الإنسان البرازيلية أن طفلاً واحداً على الأقل يقتل يومياً على أيدي «فرق الموت»، بينما يتعرض مئات آخرون للتعذيب الوحشي.

ولقي مئات الهنود والفلاحين والنقابيين البرازيليين مصرعهم عند محاولتهم الدفاع عن أراضيهم ومجتمعاتهم من اعتداءات أصحاب مزارع تربية الحيوانات وشركات التعدين والأخشاب، وغالباً ما يحدث هذا برضى السلطات الحكومية المحلية أو بالتواطؤ معها، وتعرض آخرون كثيرون للتهديد أو الاعتداء، غير أن السلطات أخفقت بشكل متكرر في ضمان الحقوق القانونية للسكان المحليين أو التحقيق في الاعتداءات العنيفة عليهم. ولم يحرز أي تقدم في محاولة تقديم مستوطنين من غير الهنود للمحاكمة بعد اتهامهم بنصب شراك وقتل ١٤ شخصاً من قبيلة تيكيونا، كان من بينهم خمسة أطفال، عام ١٩٨٨.

وقد قتل الكثير من المدنيين في عمليات عسكرية على أيدي أفراد من القوات المسلحة النظامية يرتدون ملابس رسمية. ففي السلفادور، مثلاً، قتل ستة قساوسة يسوعيين مع مدبرة منزلهم وابنتها بإطلاق النار عليهم في عام ١٩٨٩ من قبل مجموعة مؤلفة من نحو ٣٠ رجلاً بملابس رسمية، اعترفت الحكومة لاحقاً أنهم ينتمون إلى القوات المسلحة.

وفي الساعات المبكرة من صباح ١٨ آب/أغسطس ١٩٩١، دخل نحو ٣٠ رجلاً بملابس عسكرية منزل انطونيو بالاسيوس يوريا في فوسوغاسوغا بكولومبيا، وقتلوا خمسة من سكان المنزل بإطلاق النار عليهم. ولقي أنطونيو بالاسيوس وثلاثة من أطفاله وزوج ابنته مصرعهم، وكان قد قيل أنه متعاطف مع حزب سياسي يساري مشروع.

وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ عثر قرويون في بيرو على ثلاثة قبور جماعية، وهي دليل بشع على مجزرة ارتكبت قبل فترة وجيزة. وقبل ذلك بأسابيع معدودة، احتجزت دورية من قاعدة كاسترو بامبا العسكرية في هوانتا نحو ٤٠ شخصاً من مجموعات فلاحية، وذلك في عملية مشتركة مع أفراد دوريات الدفاع المدنية. وأطلقت الدورية سراح عدة سجناء، لكنها أخذت ١٨ منهم إلى وادٍ بين الجبال

غواتيمالا : في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أطلق جنود بقاعدة باناباخ العسكرية، في سانتياغو أتيتلان، النار على مجموعة مسالمة من الأشخاص العزل، وقتلوا على الأقل ١٥ من القرويين الهنود المحليين، منهم ٣ أطفال، وأصابوا ١٩ آخرين. ويرى في الصورة بعض الأقارب وهم يندبون موتاهم.

ويبدو أنها قامت بضربهم وأردتهم قتلى بإطلاق النار عليهم. وجرى التحقيق في المجزرة من قبل وزارة الشعب ولجنة من مجلس الشيوخ. وأصدرت اللجنة المذكورة تقريراً في أيار/مايو ١٩٩١ عزت فيه عمليات القتل إلى قوة مشتركة من الجنود وأفراد دوريات الدفاع المدنية. وقد ارتكبت ثلاث مجازر أخرى على الأقل على أيدي قوات الأمن في بيرو منذ استلام الحكومة الجديدة مقاليد السلطة.

إن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء لا تقع فقط ضمن سياق من عمليات مناهضة التمرد. فقد وردت تقارير بأنه عقب الغزو العسكري لبنما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩، لم تبذل القوات الأمريكية قدراً كافياً من الحرص خلال العمليات العسكرية، مما أسفر عن موت مدنيين خارج نطاق النزاع وذلك دون أي مبرر. وزعم أن الضحايا دفنوا في مقابر جماعية مجهولة لإخفاء عدد القتلى المدنيين. ومن المحتمل أن يكون بعض الضحايا قد أعدموا خارج نطاق القضاء.

ويساور منظمة العفو الدولية قلق متزايد حول الاعتداءات والتهديدات المتصاعدة التي يتعرض لها العاملون والمحققون في ميدان حقوق الإنسان. ففي تموز/يوليو ١٩٩٠، مثلاً، ذكر شهود عيان في كولومبيا أن ثمانية رجال مدججين بالسلاح قبضوا على الدكتور أليريو دي جيساس بيدرازا بيسيرا، وهو محامٍ ومشتغل بحقوق الإنسان، ودفعوا به الى داخل سيارة كانت بانتظارهم. ولم يشاهد بعد ذلك إطلاقاً. وكان الدكتور بيدرازا، وهو عضو نشط في لجنة التضامن مع السجناء السياسيين، يجري تحقيقات في التعذيب المزعوم الذي تعرض له عدد من النقابيين الذين كانوا قد اعتقلوا من قبل جنود تابعين للواء الثالث في الجيش. ومنذ ذلك الحين تلقى أعضاء اللجنة الآخرون تهديدات بالقتل.

وفي آب/أغسطس ١٩٩١ أطلقت النار من مسافة قريبة على خوزيه مغويل ميريدا أسكوبار، رئيس شعبة جرائم القتل في قسم التحقيقات الجنائية التابع لشرطة غواتيمالا الوطنية، وذلك في الشارع خارج دار الشرطة الوطنية. ويعتقد أن مقتله متصل بدوره في التحقيق في عمليات سابقة للإعدام خارج نطاق القضاء، وبمزاعمه بأن مسؤولين عسكريين كباراً كانوا متورطين عام ١٩٩٠ بجريمة قتل أخصائية علم الأجناس البشرية ميرنا ماك تشانغ.

إن ضخامة انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة الانتشار في الدول الأمريكية تتمثل أيضاً في أن عشرات الآلاف من اللاجئين فروا من أوطانهم باحثين عن ملجأ في أقطار أخرى. ورغم أن القانون الدولي يحظر إعادة اللاجئين قسراً إلى الأقطار التي يتعرضون فيها لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، فإن بعض أقطار المنطقة لم تكن راغبة دائماً في تقديم الحماية لطالبي اللجوء من الإعادة القسرية.

ولا تزال عمليات الإعدام ضمن نطاق القضاء تنفذ في الولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول كاريبية. فهناك أكثر من ٢٣٠٠ شخص ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم بالولايات المتحدة، بما في ذلك ٣٠ من الأحداث المذنبين على الأقل، تم إعدام أربعة منهم منذ عام ١٩٧٦. وفي عام ١٩٨٩ بدأ تطبيق عقوبة الإعدام على المذنبين الأحداث ممن تجاوزوا سن السادسة عشرة في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وفي شيلي، رفض مجلس الشيوخ في أواخر عام ١٩٩٠ مشروع قرار قدمته الحكومة لإلغاء عقوبة الإعدام.

لقد مر كثير من الدول الأمريكية بتجربة الدكتاتوريات العسكرية المريرة وعادت جميعها تقريباً إلى نظام الحكومات المدنية المنتخبة. ومع ذلك، ففي شتى أنحاء المنطقة أخفقت حكومات منتخبة لها التزام معلن بحقوق الإنسان في ضمان احترام هذه الحقوق في الواقع العملي. ولا يزال كثير من الحكومات المدنية غير راغب أو قادر على السيطرة على شرطته أو قواته المسلحة أو الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بأضعف قطاعات المجتمع، ألا وهم أطفال الشوارع والسكان المحليين والفقراء.

السلفادور : بعض أعضاء « لجنة الأقارب من أجل الإفراج عن المختفين والسجناء السياسيين في السلفادور » وهن يفحصن صور بعض ضحايا « فرق الموت » المزعومين، وذلك في محاولتهن البحث عن الأعزاء المفقودين.

© ماغنوم

زائير

استهداف مؤيدي أحزاب المعارضة

قتلت القوات الزائيرية أكثر من ٥٠ شخصاً من المؤيدين العزّل لأحزاب المعارضة منذ نيسان/أبريل ١٩٩١، رغم رفع الحظر المفروض على أحزاب المعارضة منذ ٢٥ عاماً في أواخر عام ١٩٩٠، والاعتراف الرسمي بعدد من الاحزاب السياسية. ووقعت معظم أعمال القتل خلال قيام مظاهرات، إلا أنه جرى استهداف الأشخاص أيضاً.

وقد وقع أسوأ حادث في نيسان/أبريل، في مدينة مبوجي - مايي الإقليمية الجنوبية، عندما أطلق الجنود النار على مؤيدي اتحاد الديمقراطية وحزب التقدم الاشتراكي الذين كانوا يحتجون على الاعتقالات وحجز الممتلكات من قبل الجنود. وزعمت السلطات أن تسعة أشخاص لقوا حتفهم، بينما قدرت مصادر غير رسمية أن عدد القتلى كان أكثر من ٤٠ شخصاً.

وفي أيلول/سبتمبر، وقع حادثان في العاصمة كنشاسا. ففي ٢ أيلول/سبتمبر، أطلق الجنود النار عندما نُصبت حواجز من قبل مجموعة كانت تحتج على زيادة حادة في نفقات المعيشة وعدم قيام الحكومة بعقد مؤتمر وطني لمناقشة مستقبل البلاد السياسي. وبعد مضي يومين على ذلك، قُتل ثلاثة أشخاص على الأقل عندما هاجم أفراد من الحرس المدني شبه العسكري ومؤيدي الحزب الحاكم مكاتب حزبين للمعارضة.

وطالبت منظمة العفو الدولية بإجراء تحقيق مستقل في حوادث القتل ودعت بشكل متكرر إلى الحد من استعمال قوات الأمن للأسلحة النارية. □

البرازيل

تأجيل مناقشة برلمانية الإعدام

أعيد في ٢٧ آب/أغسطس اقتراح قدمه عضو الكونجرس آمارال نيتو لإعادة تطبيق عقوبة الإعدام في البرازيل، إلى لجنة الدستور والعدل لمزيد من الدراسة عقب أسئلة هامة طرحها أعضاء البرلمان بخصوص دستورية الاقتراح.

وقد تأجلت المناقشة البرلمانية. □

كوبا

إجراءات صارمة ضد منتقدي الحكومة

اتخذت السلطات الكوبية مؤخراً إجراءات صارمة لسحق المعارضة.

لقد قامت «فرق الاستجابة السريعة» المؤلفة من المواطنين العاديين وموظفي الأمن وعناصر الحزب الشيوعي النشطة بعدد مما يسمى «إجراءات الرفض والإنكار»، بما في ذلك الاعتداء اللفظي والجسدي، واعتقال المعارضين السياسيين والدينيين المعروفين فترة قصيرة.

فعلى سبيل المثال، تظاهر نحو ٢٠ شخصاً في ١٩ تموز/يوليو الماضي أمام منزل روبيرتو لوك إسكالونا، مؤلف كتاب نشر في الخارج يتضمن انتقاداً للرئيس فيدل كاسترو. وأطلق المتظاهرون الشتائم وكتبوا شعارات مناصرة للحكومة على جدارن منزله. وقبل ثلاثة أيام من ذلك، كان روبيرتو لوك إسكالونا قد بدأ إضراباً عن الطعام احتجاجاً على ما سماه بانعدام الحرية السياسية في كوبا، بحيث يتزامن ذلك مع انعقاد دورة الإلعاب الأمريكية، التي كانت على وشك البدء في كوبا في ذلك الحين. فألقي القبض عليه من قبل ضابطي شرطة وصلا خلال المظاهرة أمام منزله، واحتجز في مركز قيادة قسم التحقيقات الفنية حتى ٢١ آب/أغسطس حيث أفرج عنه انتظاراً لتقديمه للمحاكمة بتهمة «عدم الاحترام» التي يعاقب عليها بالسجن مدة أقصاها ثلاث سنوات.

وفي حادث آخر ألقت شرطة أمن الدولة القبض على يندراميرو ريستانو، رئيس حركة «التآلف» غير الرسمية، وعلى سبعة أعضاء على الأقل في الحركة، بعد مصادرة وثائق من منزله. وأفرج عن الجميع بعد مضي ٢٤ ساعة بعد تحذيرهم رسمياً بأنهم سيواجهون تهم «تكوين جمعيات غير قانونية» و«نشر الدعاية المعادية» و«التحريض على التمرد» إذا لم يتوقفوا عن ممارسة أنشطتهم السياسية.

بنغلاديش

تعذيب وقتل أعضاء مجموعات قبلية

يشرح تقرير نشرته منظمة العفو الدولية في آب/أغسطس× أحداث التعذيب وعمليات الإعدام الخارجة عن نطاق القضاء، التي راح ضحيتها الأفراد غير المتحاربين من القبائل الساكنة في تشيتاغونغ هيل تراكتس على أيدي قوات الأمن خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠. ولقد وقعت هذه الانتهاكات في سياق صراع مستمر منذ منتصف السبعينيات بين قوات الأمن ومجموعات قبلية مسلحة تطالب بالاستقلال الذاتي للإقليم.

ولا تزال منظمة العفو الدولية تتلقى تقارير عن اغتصاب أعضاء قوات الأمن لعدد من نساء القبائل. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ورد أنه جرى اغتصاب ١٤ شابة تحت تهديد السلاح بشكل متكرر من قبل الجنود أثناء عودتهن إلى منازلهن من احتفال بوذي. وزعمت مصادر غير رسمية أنه قد أجرى تحقيق في الحادث واتخذت إجراءات تأديبية ضد اثنين على الأقل من رجال قوات الأمن. غير أنه ليس من الواضح ما إذا كانت قد اتخذت إجراءات جنائية.

كما تعرض أفراد القبائل غير المحاربين لضروب أخرى من التعذيب خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، منها الضرب بالهراوات وأعقاب البنادق، وتوجيه الصدمات الكهربائية وصب ماء الفلفل الحار في خياشيمهم بالقوة أثناء تعليقهم بشكل مقلوب. وزعم بعض اللاجئين من المنطقة أن الجنود كانوا يبولون ويصبون الماء الحار عليهم أثناء احتجازهم في حفر في الأرض.

وقد قدمت منظمة العفو الدولية تقريرها لحكومة بنغلاديش الجديدة تحثها على وقف هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، إلا أنها لم تتلق رداً حتى الآن.

× «بنغلاديش: حقوق الإنسان في تشيتاغونغ هيل تراكتس، ١٩٨٩ - ١٩٩٠». (فهرس منظمة العفو الدولية ASA 13/04/9) □

الجزائر

منظمة العفو الدولية تناقش بواعث قلقها مع الوزير الجديد لحقوق الإنسان

في ٤ حزيران/يونيو الماضي أعلنت الحكومة الجزائرية حالة حصار. وذلك في أعقاب نداء للإضراب العام صدر في ٢٥ أيار/مايو الماضي من جبهة الخلاص الإسلامي، وهي حزب سياسي قانوني، ومظاهرات كبيرة قام بها أنصار الجبهة بعد ذلك. وفي آب/أغسطس الماضي، زار وفد من منظمة العفو الدولية البلاد، للتحقيق في قتل ما لا يقل عن ٥٥ من المتظاهرين والمتفرجين، على أيدي قوات الأمن، واعتقال أكثر من ١٠٠٠ شخص في معسكرات اعتقال دون محاكمتهم، واستخدام المحاكم العسكرية والمعاملة السيئة لأربعين معتقلاً على الأقل، ولا سيما في العاصمة الجزائر، ومصطفاي ومسلا.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، ناقشت منظمة العفو الدولية دواعي قلقها مع السيد علي هارون، وزير حقوق الإنسان المعين حديثاً، عندما زار مقر الأمانة الدولية في لندن. وقال إن معسكرات الاعتقال قد أغلقت وأفرج عن المعتقلين. ورحبت منظمة العفو الدولية بذلك، غير أنها حثت على إجراء تحقيق عام في مزاعم المعاملة السيئة التي تعرض لها المعتقلون، وعمليات قتل المتظاهرين على أيدي قوات الأمن منذ ٢٥ أيار/مايو الماضي.

كما ناقشت منظمة العفو الدولية مع الوزير التعاون في مجال التوعية بحقوق الإنسان في الجزائر. □

غرينادا

تخفيف أحكام الإعدام

في ١٤ آب/أغسطس خُفّفت أحكام الإعدام الصادرة بحق ١٤ شخصاً من بينهم بعض أعضاء حكومة الشعب الثورية السابقة، إلى السجن مدى الحياة. وكانت هذه الأحكام قد صدرت في عام ١٩٨٦ عقاباً على قتل رئيس الوزراء موريس بيشوب وآخرين عام ١٩٨٣.

وقد أقر رئيس الوزراء نيكولاس بريشويت في خطاب وجهه إلى الشعب في ١٤ آب/أغسطس وأعلن فيه توصية لجنة الرأفة بتخفيف أحكام الإعدام، بأن «كثيراً من الأشخاص والمجموعات والمنظمات في الداخل والخارج قد التمست الرأفة». ففي خطابات موجهة إلى رئيس الوزراء ولجنة الرأفة، في ٢٩ تموز/يوليو الماضي، حثت منظمة العفو الدولية على تخفيف الأحكام وأكدت أن استئناف عمليات الإعدام في غرينادا بعد مضي ١٣ عاماً سيكون خطوة انتكاسية لحقوق الإنسان». ولفتت المنظمة الانتباه أيضاً إلى أسباب إضافية لاستخدام الرأفة، بما في ذلك أدلة على تحيز المحلفين في المحاكمة. كما كانت منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من احتمال إعدام بعض السجناء لتحقيق أغراض سياسية؛ فقبل الإعلان عن تخفيف الأحكام المذكورة، كان قد تحدد تنفيذ إعدام بعض السجناء قبل الأول من آب/أغسطس عندما كان من المقرر لغرينادا أن تعود إلى الانضمام لنظام محاكم دول شرق الكاريبي، الذي ينص على حق الاستئناف النهائي أمام اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص في لندن بانجلترا.

كما أعلن رئيس الوزراء بريشويت أيضاً في ١٤ آب/أغسطس أن لجنة الرأفة ستصدر توصية مشابهة في القريب العاجل من أجل السجناء التسعة الآخرين الذين ينتظرون حالياً بجناح الموت تنفيذ حكم الإعدام بهم في غرينادا. □

غواتيمالا

مقتل محقق شرطة

قتل رئيس قسم جرائم القتل البشري بإدارة التحقيقات الجنائية التابع لشرطة غواتيمالا الوطنية بإطلاق النار عليه في صباح ٥ آب/أغسطس ١٩٩١ بينما كان يمشي مع زوجته وطفله على مسافة ٧٠ متراً من مقر قيادة الشرطة الوطنية في مدينة غواتيمالا. وورد أنه ألقي القبض على عضو سابق في الفيلق الخاص للشرطة الوطنية في اليوم التالي بسبب جريمة القتل.

لقد تزعم خوزيه ميغول ميريدا اسكوبار التحقيق في مقتل أخصائية بعلم الأجناس البشرية تدعى ميرنا ماك تشانغ طعناً بسكين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وكتب تقرير الشرطة الذي ذكر فيه اسم ضابط في استخبارات الجيش بوصفه أحد المسؤولين عن جريمة القتل. وفي تموز/يوليو ١٩٩١ صدرت مذكرة بإلقاء القبض على الضابط المذكور، إلا أنه لم يعتقل حتى الآن.

وقبل أيام معدودة من مقتل خوزيه ميغويل ميريدا أسكوبار كان قد أبلغ دائرة وكيل حقوق الإنسان أن رجالاً مسلحين مجهولين بدأوا يتبعونه منذ الإعلان عن نتائج تقريره. وفي وقت لاحق، ذكر صحافيون أجانب وغواتيماليون أنهم تلقوا تحذيرات من مصادر مجهولة بعدم نشر أية معلومات عن مقتل ميرنا ماك تشانغ.

وورد أن خوزيه ميغويل ميريدا اسكوبار كان قبل مقتله يستعد للإدلاء بشهادة حول مقتل ميرنا ماك تشانغ أمام لجنة حقوق الإنسان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية التي كان من المقرر أن تجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية. □

هونغ كونغ

معاملة جائرة لطالبي اللجوء

لا تزال منظمة العفو الدولية قلقة إزاء اعتقال آلاف من طالبي اللجوء الفيتناميين لفترة طويلة في هونغ كونغ. وطالبت المنظمة بإعادة النظر في سياسة هونغ كونغ الخاصة باعتقال طالبي اللجوء.

يحتجز أكثر من ٥٠,٠٠٠ من طالبي اللجوء الفيتناميين في مراكز اعتقال في هونغ كونغ، معظمهم في انتظار إجراءات «التدقيق» في حالاتهم لتحديد إمكانية اعتبارهم لاجئين. أما البقية فقد تم «التدقيق» في حالاتهم، أي لم يعتبروا لاجئين، وإذا اختاروا عدم الرجوع إلى فيتنام بموجب «برنامج طوعي للإعادة»، فإنهم قد يواجهون اعتقالاً لأجل غير محدد في هونغ كونغ، أو تهديداً متزايداً بإعادتهم إلى فيتنام بالقوة.

وفي تقرير صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بأن عملية الفرز في هونغ كونغ تتصف بعيوب خطيرة، وأن طالبي اللجوء المعرضين لانتهاكات حقوق الإنسان قد يرفض اعتبارهم لاجئين ويعادون إلى فيتنام. وقد تم تطبيق بعض توصيات التقرير منذ ذلك الحين من قبل سلطات هونغ كونغ، إلا أن منظمة العفو الدولية لا تزال تطالب بأن توفر استشارة قانونية لكل طالب لجوء في جميع مراحل العملية، وأن يقدم لجلسة شفهية عند الاستئناف ضد قرار رفض اعتباره لاجئاً. كما تطالب بإعادة النظر بشكل كامل في قضايا طالبي اللجوء الذين رفض اعتبارهم لاجئين قبل إدخال التغييرات الأخيرة في عملية التدقيق.

إن اجراءات التدقيق المطبقة حالياً في هونغ كونغ هي جزء من «خطة العمل الشاملة»، وهي اتفاقية دولية تشمل معاملة طالبي اللجوء الفيتناميين في أقطار «اللجوء الأول» في جنوب شرق آسيا. وتشمل هذه الأقطار إندونيسيا، وماليزيا وتايلاند. وفي آب/أغسطس ١٩٩١ عقد اجتماع في سنغافورة لمنظمات غير حكومية، من بينها منظمة العفو الدولية ودائرة المفوض السامي للاجئين التابعة للأمم المتحدة. وأشار الاجتماع إلى تفاوتات في إجراءات التدقيق ومعاملة اللاجئين في إطار خطة العمل الشاملة، واقترحت تحسينات ملموسة. وتواصل منظمة العفو الدولية رصد الإجراءات. □

وصول طالبي اللجوء الفيتناميين إلى هونغ كونغ حيث يوجد أكثر من ٥٠,٠٠٠ محتجزين في مراكز اعتقال. معظمهم في انتظار إجراءات «التدقيق» لتحديد إمكانية اعتبارهم لاجئين.

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في آب/أغسطس ١٩٩١ بالإفراج عن ٩٥ سجينا قيد التبني أو التحقيق. وثبتت المنظمة ١٠٥ حالة جديدة.

أنغولا

الإفراج عن بعض السجناء غير أن مصير المئات لا يزال مجهولاً

أفرج عن عدة مئات من السجناء في أنغولا عقب عقد اتفاقية سلام في أيار/مايو الماضي بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا). غير أن مصير مئات آخرين لا يزال مجهولاً.

وقد أطلق سراح المجموعة الأولى من السجناء في منتصف تموز/يوليو الماضي عندما خففت الحكومة جميع أحكام الإعدام وأعلنت عن عفو عام عن جميع السجناء السياسيين والجنائيين. ومن بين الذين أطلق سراحهم مواسيس أندريه لينا، زعيم مجموعة سياسية ألقي القبض عليه عام ١٩٨٣ وحكم عليه بالإعدام عام ١٩٨٧ بتهمة محاولة الإطاحة بالحكومة.

وتوقفت عملية الإفراج عن السجناء مؤقتاً في أواخر تموز/يوليو الماضي عندما تبادل الطرفان الاتهام بعدم احترام شروط اتفاقيتهما. فقد اشتكى الاتحاد الوطني (يونيتا) من أن عفو الحكومة كان خارج الإطار القانوني للاتفاقية، وزعم بعض السجناء المفرج عنهم الذين كانوا محتجزين من قبل (يونيتا) أن سجناء آخرين أرغموا على البقاء في جامبا، مقر قيادة (يونيتا) في جنوب شرق أنغولا.

ورحبت منظمة العفو الدولية بإطلاق سراح السجناء وتخفيف أحكام الإعدام، إلا أنها قلقة لأن مصير مئات من السجناء، الذين اعتقلوا أو أسروا خلال الحرب الأهلية التي بدأت عام ١٩٧٥، لا يزال مجهولاً. إن الحكومة الأنغولية ويونيتا تعترفان باحتجاز سجناء يقل مجموعهم عن ٢٠٠٠ سجين. كما أن الحكومة لم توضح مصير مئات الأشخاص الذين «اختفوا» أثناء الاحتجاز عقب محاولة انقلابية فاشلة عام ١٩٧٧. □

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom
Printed by Flashprint Enterprises, London